

Distr.: General
19 July 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

البند ٩٩ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة

الجمعية العامة الاستثنائية الثانية عشرة

مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير استعراضاً للأنشطة التي اضطلع بها مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا وفقاً لولايته خلال فترة السنتين من تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى حزيران/يونيه ٢٠١١.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زاد المركز الإقليمي ما يقدمه من مساعدة إلى الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني في أفريقيا لتعزيز السلام والأمن عن طريق نزع السلاح وتنظيم التسليح.

* A/66/150



وركز المركز الإقليمي أعماله على مساعدة الدول الأعضاء في المنطقة، وتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لمواجهة التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية بسبب انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المنطقة. وقدم المساعدة إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي في جهودها الرامية إلى اعتماد استراتيجية أفريقية لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وفيما يتعلق بالتوصل إلى موقف مشترك للاتحاد الأفريقي بشأن معاهدة تجارة الأسلحة المقترحة. وقدم دعماً كبيراً إلى دول وسط أفريقيا من أجل إبرام اتفاقية وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع القطع والمكونات التي يمكن أن تستخدم في صنعها وإصلاحها وتركيبها، واعتماد خطة تنفيذ هذه الاتفاقية. كما عمل المركز الإقليمي عن كثب مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي والدول المجاورة، في دعم الدول في تنفيذها على الصعيد الوطني لصكوك عالمية ودون إقليمية تتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وقدم المركز الإقليمي المساعدة التقنية إلى الدول في أفريقيا في مجال مسائل إصلاح القطاع الأمني عن طريق عدة مبادرات، بما في ذلك تدريب القوات المسلحة وقوات الأمن وموظفي إنفاذ القانون المدنين والبرلمانيين، ولا سيما في سياق الحد من العنف المسلح وتوفير الأمن للانتخابات.

وقد اعترف شركاء المركز الإقليمي بماله من خبرة ومعرفة فيما يتعلق بمجموعة واسعة النطاق من المواضيع التي تتراوح بين مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإصلاح القطاع الأمني في المنطقة الأفريقية. وتلقى المركز طلبات متزايدة للحصول على المساعدة والتعاون من الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني في المنطقة. وما زال المركز الإقليمي يعتمد على التبرعات فقط لتنفيذ برامجه. ويود الأمين العام أن يشكر الدول الأعضاء والمؤسسات الأخرى التي قدمت تبرعات مالية وعينية إلى المركز الإقليمي، مما مكنه من الوفاء بولايته خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، ويهيب بجميع الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى مواصلة تزويده بالتبرعات المالية والعينية.

المحتويات

الصفحة	
٤	أولا - مقدمة
٤	ثانيا - تشغيل المركز وولايته
٤	ثالثا - أنشطة المركز الإقليمي
٥	ألف - نزع السلاح وتحديد الأسلحة
٥	الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة
٥	الدعم المقدم إلى الاتحاد الأفريقي
٦	تنظيم السمسرة في الأسلحة الصغيرة
٧	تقديم المساعدة التقنية إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مجال تنسيق التشريعات الوطنية
٨	اتفاقية وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع القطع والمكونات التي يمكن أن تستخدم في صنعها وإصلاحها وتركيبها
٨	الأنشطة الأخرى في مجال بناء القدرات والمساعدة التقنية
٩	الاتصال والدعوة في مجال مكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة
١٠	معاهدة تجارة الأسلحة
١١	أسلحة الدمار الشامل
١١	بء - السلام والأمن
١١	إصلاح القطاع الأمني
١٣	لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا
١٤	المرأة والسلام والأمن
١٥	أنشطة أخرى متصلة بالسلام والأمن
١٥	جيم - الإعلام والاتصال
١٦	دال - الشراكة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والكيانات الأخرى
١٨	رابعا - مالية المركز الإقليمي وموظفوه وإدارته
١٨	ألف - الحالة المالية
١٩	باء - الموظفون
١٩	خامسا - استنتاج
٢١	المرفق: الحالة المالية للصندوق الاستئماني لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا لعامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠

أولاً - مقدمة

- ١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٤/٦٢ الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام، في جملة أمور، أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين عن تنفيذ هذا القرار.
- ٢ - وأعدت الجمعية العامة تأكيد الدور الذي يضطلع به المركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا في مجال تعزيز السلام والأمن ونزع السلاح على الصعيد الإقليمي وطلبت إلى الأمين العام أن ييسر إقامة تعاون أوثق بين المركز الإقليمي والاتحاد الأفريقي، وبخاصة في مجالات السلام والأمن ونزع السلاح.
- ٣ - ويغطي التقرير الفترة من تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى حزيران/يونيه ٢٠١١. ويرد في المرفق بيان مالي عن حالة الصندوق الاستثماري لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا لفترة السنتين ٢٠٠٩-٢٠١٠.

ثانياً - تشغيل المركز وولايته

- ٤ - أنشئ المركز الإقليمي في عام ١٩٨٦ في لومي، عملاً بقرار الجمعية العامة ٤٠/١٥١ زاي. وكلف بولاية تقديم الدعم الموضوعي، بناء على الطلب، إلى مبادرات الدول الأعضاء الأفريقية وما تبذله من جهود أخرى في سبيل تحقيق السلام والحد من الأسلحة ونزع السلاح في المنطقة، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي.

ثالثاً - أنشطة المركز الإقليمي

- ٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذ المركز الإقليمي برنامج عمله في المجالين الرئيسيين التاليين: (أ) نزع السلاح وتحديد الأسلحة و (ب) السلام والأمن، بما في ذلك إصلاح القطاع الأمني. ففي هذين المجالين، قدم المركز الإقليمي، بناء على الطلب، المساعدة وبناء القدرات للدول الأعضاء والاتحاد الأفريقي والجهات المعنية الإقليمية الأخرى في مجالي الأمن ونزع السلاح، بوسائل منها التدريب والمساعدة التقنية وتبادل المعلومات والتوعية والدعوة. وفي القيام بذلك، تعاون المركز الإقليمي مع الجهات المانحة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني. وركز المركز الإقليمي أنشطته على مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإصلاح القطاع الأمني.

ألف - نزع السلاح وتحديد الأسلحة

الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

٦ - واصل المركز الإقليمي تعزيز التدابير العملية لنتزع السلاح في أفريقيا، مع التركيز على مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقدم المساعدة في مجال بناء القدرات والمساعدة التقنية والقانونية، فضلا عن تدريب عملي إلى دول المنطقة وذلك لمساعدتها في تنفيذ الصكوك العالمية والإقليمية/دون الإقليمية، مثل برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي لتمكين الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها (الصك الدولي للتعقب)، وبروتوكول نيروبي لمنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي ومراقبتها والحد منها (بروتوكول نيروبي)، والاتفاقية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمواد الأخرى ذات الصلة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٧ - وشملت المساعدة التي قدمها المركز الإقليمي إلى الدول الأعضاء إعداد دليل لتنسيق الأطر التشريعية الوطنية لأعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مع أحكام الاتفاقية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمواد الأخرى ذات الصلة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ واستحداث وتركيب برامجيات إلكترونية لتنظيم أنشطة السمسرة التي تنطوي على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في الدول الأطراف في بروتوكول نيروبي؛ ووضع صك قانوني لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا، واتفاقية وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع القطع والمكونات التي يمكن أن تستخدم في صنعها وإصلاحها وتركيبها (اتفاقية كينشاسا)، التي اعتمدت خلال الاجتماع الوزاري الثلاثين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، الذي عقد في كينشاسا في أيار/مايو ٢٠١٠.

الدعم المقدم إلى الاتحاد الأفريقي

٨ - يمثل المركز الإقليمي منظومة الأمم المتحدة في اللجنة التوجيهية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والجهات. وتلك الصفة، قدم المركز المشورة السياسية والتقنية والقانونية إلى اللجنة التوجيهية بشأن وضع استراتيجية أفريقية لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وواصل المركز الإقليمي أيضا التشاور مع مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن صياغة مشروع يتعلق بتطبيق الدول الأفريقية لأفضل

الممارسات الدولية في مجال إدارة مخزونات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وجرت هذه الأنشطة التي تدعم المفاوضات بناء على طلب من الاتحاد الأفريقي وفي إطار خطة الاتحاد الأفريقي لبناء القدرات الممتدة لعشر سنوات^(١).

٩ - ويشارك المركز الإقليمي كذلك كشريك منفذ في مشروع الاتحاد الأفريقي المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على نطاق القارة الذي ينفذه حاليا المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لمساعدة الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية على تحسين مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وشارك، مع المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، في تنظيم الحلقة الدراسية المعنية بأنشطة وسط أفريقيا في مجال التحديد، وهي إحدى الحلقات الدراسية دون الإقليمية الرامية إلى تحديد أولويات الجماعات الاقتصادية الإقليمية من أجل اتخاذ إجراءات بشأنها. وقد عقدت هذه الحلقة الدراسية في ياوندي في الفترة من ٤ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ ونظمت بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. كما تبادل المركز الإقليمي أيضا خبراته وساهم في الحلقة الدراسية المتعلقة بمشروع التوحيد للمركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، المعقودة يومي ١٧ و ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ في أديس أبابا، والتي أسفرت عن خريطة طريق لأنشطة السنتين المتبقيتين من المشروع.

تنظيم السمسرة في الأسلحة الصغيرة

١٠ - بدأ المركز الإقليمي في عام ٢٠٠٩ مشروعته المتعلقة بـ "تنظيم السمسرة في الأسلحة الصغيرة في أفريقيا" وأججز أنشطته الرئيسية بحلول نهاية عام ٢٠١٠. وقد نفذ هذا المشروع في خمسة بلدان من شرق أفريقيا (أوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وكينيا)، واضطلع به بالتعاون مع المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بدعم مالي من حكومة النمسا. وعزز هذا المشروع قدرة مراكز التنسيق الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في الدول المشاركة على تعزيز مراقبة أنشطة السمسرة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وشملت النواتج الرئيسية للمشروع استحداث وتركيب برامج إلكترونية لتسجيل السماسرة وتراخيص السمسرة، وتجميع التشريعات المتصلة بالسمسرة، وإجراء دراسات وطنية عن الأطر التشريعية والتنظيمية، وجرى للسماسرة الحاليين في الدول المشاركة، وتقديم المساعدة التقنية لمراكز التنسيق الوطنية فيما يتعلق بمسائل السمسرة. كما درب المركز الإقليمي موظفي إنفاذ القانون على آليات السمسرة، ولا سيما

(١) انظر: <http://www.africa-union.org/root/au/organs/200%20communique%20UNREC%20EN.pdf>.

على استخدام البرامجيات وإصدار تراخيص السمسة، وأصدر منشورا عن النتائج الرئيسية للدراسات الوطنية. ووضع هذا المشروع الأساس لتعزيز التعاون وتبادل المعلومات المتعلقة بالسمسة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في شرق أفريقيا.

١١ - ونظم نشاط إضافي في مجال المشاريع بناء على طلب محدد من حكومة جمهورية ترازيا المتحدة، قدم فيه المركز الإقليمي المساعدة إلى مركز التنسيق الوطني والإدارات الحكومية المعنية في استعراض التشريعات والأنظمة الوطنية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بالتعاون مع المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

١٢ - وكشف المشروع عن أن معظم الدول في المنطقة دون الإقليمية ما زالت تفتقر إلى تشريعات محددة في مجال السمسة، ولا سيما وفقا للالتزاماتهما بموجب بروتوكول نيروبي. ولذلك، يعتزم المركز الإقليمي، بالتعاون مع المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، إجراء استعراض وتحديث للتشريعات الوطنية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة للدول الأطراف في بروتوكول نيروبي.

١٣ - ويعتزم المركز الإقليمي، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، توسيع نطاق المشروع ليشمل دول غرب أفريقيا، بما في ذلك تزويد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بسجل إلكتروني لاستثناءات نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، على نحو ما تقتضيه اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

تقديم المساعدة التقنية إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مجال تنسيق التشريعات الوطنية

١٤ - واصل المركز الإقليمي تقديم المساعدة التقنية إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، عن طريق المشروع المعنون "تنفيذ التدابير العملية لترع السلاح في غرب أفريقيا: تقديم الدعم التقني إلى الوحدة المعنية بالأسلحة الصغيرة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولبرنامج الجماعة للأسلحة الصغيرة"، الذي تموله حكومة النمسا. ويشجع المشروع التنفيذ الفعال لاتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وقد أسفر عن وضع وبلورة دليل لتنسيق التشريعات الوطنية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في دول الجماعة وتصميم وإنشاء قاعدة بيانات للتشريعات الوطنية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا في مقر مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أبوجا. وعرض دليل تنسيق التشريعات الوطنية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ لاعتماده في الاجتماع الوزاري المقبل للمفوضية.

١٥ - وتشكل قاعدة بيانات التشريعات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا، المشار إليها أعلاه، أداة فعالة لمفوضية الجماعة لتعزيز تنفيذ اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وكنشاط من أنشطة المتابعة، اتفق المركز الإقليمي والجماعة على التعاون في تنظيم حلقات دراسية وطنية لجميع الدول الخمسة عشر الأطراف في الاتفاقية من أجل استعراض تشريعاتها الوطنية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتحديثها وتنسيقها.

اتفاقية وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع القطع والمكونات التي يمكن أن تستخدم في صنعها وإصلاحها وتركيبها

١٦ - بناء على طلب من الدول الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، أعد المركز الإقليمي مشروع صك قانوني لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا، اعتمد في نيسان/أبريل ٢٠١٠ بوصفه اتفاقية وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع القطع والمكونات التي يمكن أن تستخدم في صنعها وإصلاحها وتركيبها. وتلقى هذا المشروع دعماً مالياً من حكومة النمسا (للاطلاع على معلومات تفصيلية عن الاتفاقية، انظر الفرع باء أدناه).

الأنشطة الأخرى في مجال بناء القدرات والمساعدة التقنية

١٧ - واصل المركز الإقليمي تقديم المساعدة التقنية للجان الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في دول غرب أفريقيا. وفي هذا الصدد، في آب/أغسطس ٢٠٠٩، قدم المركز الإقليمي المساعدة إلى اللجنة الوطنية لحكومة بنن، وتحديدًا في استعراض وتحديث تشريعاتها المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي تموز/يوليه ٢٠١٠، ساعد المركز اللجنة الوطنية لحكومة توغو في استعراض مشروع قانونها المتعلق بمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وفي صياغة خطة العمل الوطنية لتوغو لإدارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومراقبتها. وبالإضافة إلى ذلك، وبالتعاون مع المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ساعد المركز الإقليمي حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة في استعراض تشريعاتها وأنظمتها الوطنية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

١٨ - وبالشراكة مع مؤسسة فريدريك ايبرت، نظم المركز الإقليمي مجموعة من حلقات العمل في مجال بناء القدرات لفائدة برلمانيي الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وكان موضوع حلقة العمل الأولى التي عقدت في لومي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ هو "الصكوك الدولية والإقليمية المتعلقة بمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة: التنفيذ على الصعيد الوطني". وعقدت حلقة العمل الثانية المتعلقة بالبعد

الدولي لمراقبة الأسلحة الصغيرة في غرب أفريقيا في أكرا، في أيار/مايو ٢٠١٠. وعقد المركز الإقليمي أيضا، بالتعاون مع المنتدى البرلماني المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مؤتمرين برلمانيين بشأن الأسلحة الصغيرة في باماكو في شباط/فبراير ٢٠١٠ وفي مونروفيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وتناول المؤتمران، من بين مسائل أخرى، التنفيذ الوطني للصكوك الدولية والإقليمية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عن طريق وضع تشريعات وطنية والرقابة البرلمانية على القطاع الأمني.

١٩ - وقدم المركز الإقليمي الدعم الموضوعي إلى حلقة عمل لبناء القدرات من أجل إنشاء شبكة العمل المعنية بالأسلحة الصغيرة في وسط أفريقيا في تموز/يوليه ٢٠١٠ في ليرفيل، كما ساعد الشبكة في صياغة خطة عملها. ووضعت حلقة العمل أساس التعاون بين المجتمع المدني والحكومات والجهات المعنية الأخرى في المنطقة دون الإقليمية لوضع سياسات ترمي إلى مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا وتنفيذها على نحو مشترك. وعززت أيضا تنفيذ اتفاقية كينشاسا.

الاتصال والدعوة في مجال مكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

٢٠ - نظم المركز الإقليمي، في نيسان/أبريل ٢٠١٠، اجتماعا للدول الأعضاء في اللجنة الاستشارية الدائمة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، عُقد في كينشاسا. واعتمدت الدول الأعضاء في اللجنة الاستشارية الدائمة وثيقة ختامية^(٢) تناولت مسائل من قبيل العلاقة بين مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتطورها، والمساعدة الدولية، ودور المرأة والمجتمع المدني في مكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. كما أتاح الاجتماع للدول الأعضاء في اللجنة الاستشارية الدائمة تنسيق المواقف في إطار التحضير لاجتماع الدول الرابع من الاجتماعات التي تعقد كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل، الذي عقد في نيويورك في حزيران/يونيه ٢٠١٠.

(٢) انظر: http://www.poa-iss.org/poa/Documents/Kinshasa_Outcome_Document.pdf.

٢١ - ويشكل الاتجار غير المشروع بالمخدرات تحديا في بعض بلدان غرب أفريقيا. وفي هذا الصدد، ساهم المركز الإقليمي، في الاجتماع الوزاري للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عن الاتجار بالمخدرات، الذي عقد في الرأس الأخضر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، مساهمة موضوعية بشأن العلاقة بين الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بالمخدرات في المنطقة دون الإقليمية.

معاهدة تجارة الأسلحة

٢٢ - نظرا لما يكتسيه إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة من أهمية للدول الأفريقية، فقد دعمها المركز الإقليمي في عملية التفاوض على المعاهدة. وبناء على طلب من الاتحاد الأفريقي، قدم المركز الإقليمي المساعدة في صياغة مشروع موقف مشترك أفريقي بشأن المعاهدة التي ستعرض على الخبراء الحكوميين التابعين للاتحاد الأفريقي للموافقة عليها في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. كما قدم المركز الإقليمي المساعدة التقنية إلى أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والدول الأعضاء في اللجنة الاستشارية الدائمة في اعتماد موقف مشترك بشأن المعاهدة للمناطق دون الإقليمية المعنية. وقد ساهمت هذه المواقف المشتركة دون الإقليمية في اتخاذ الموقف المشترك للاتحاد الأفريقي بشأن المعاهدة.

٢٣ - ودعم المركز الإقليمي أيضا حلقتين دراسيتين على الصعيد دون الإقليمي نظمهما معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، وعقدتا في أديس أبابا والدار البيضاء بالمغرب. ودعمت الحلقتان الدراستين العملية التحضيرية المؤدية إلى مؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠١٢ بشأن المعاهدة وساعدتا الدول الأعضاء الأفريقية في تنمية الخبرة اللازمة لتنفيذ ضوابط نقل الأسلحة بشكل فعال.

٢٤ - وبالإضافة إلى ذلك، اشترك المركز الإقليمي وشبكة العمل الدولي المعنية بالأسلحة الصغيرة ومنظمة أوكسفام الدولية في تنظيم مؤتمر عن تجارة الأسلحة لمنظمات المجتمع المدني في أديس أبابا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. واستقطبت حلقة العمل ممثلي منظمات المجتمع المدني من الجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي لمناقشة الإجراءات التي ستتحذ قبل مؤتمر الأمم المتحدة بشأن معاهدة تجارة الأسلحة المقرر عقده في عام ٢٠١٢. وساعد المركز الإقليمي أيضا في وضع خطة عمل المنظمات الأعضاء في الشبكة في أفريقيا لتعزيز المعاهدة.

أسلحة الدمار الشامل

٢٥ - مع بدء نفاذ معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (معاهدة بليندابا) في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٩، قدم المركز الإقليمي دعماً سياسياً وتقنياً مركزاً إلى الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذها. وشارك المركز مع معهد الدراسات الأمنية في استضافة حلقتين دراسيتين على الصعيد دون الإقليمي (في أكرا في عام ٢٠٠٩ وفي بريتوريا في عام ٢٠١٠) لدول غرب أفريقيا ووسطها وشرقها وجنوبها في سياق التحضير لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠. وبالإضافة إلى مناقشة المؤتمر الاستعراضي، أتاحت الحلقتان الدراسيتان فرصة للدول الأفريقية المشاركة لمناقشة المسائل المتصلة بدء نفاذ معاهدة بليندابا، وكذلك تنفيذها.

٢٦ - وشارك المركز الإقليمي أيضاً في حلقة عمل للخبراء المستقلين، عقدت في بريتوريا في آذار/مارس ٢٠١٠، نظمتها معهد الدراسات الأمنية ومركز جيمس مارتين لدراسات عدم الانتشار في معهد مونتيري للدراسات الدولية، بشأن إنشاء المفوضية الأفريقية للطاقة النووية، وهي مسؤولة عن ضمان امتثال الدول الأطراف لالتزاماتها بموجب معاهدة بليندابا.

٢٧ - كما دعم المركز الإقليمي الدول الأفريقية في جهودها الرامية إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، بوسائل منها تحديد التحديات التي تواجه الدول الأفريقية في هذا الصدد والسبل الممكنة لمواجهتها. وفي هذا السياق، قدم المركز الإقليمي مساهمة موضوعية للحلقة الدراسية الإقليمية الأفريقية التي عقدت في القاهرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، والتي نظمتها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح عن تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

٢٨ - وقدم المركز الإقليمي كذلك الدعم إلى اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في تنظيم حلقة دراسية للقارة الأفريقية لتشجيع التصديق على المعاهدة وبدء نفاذها، وقد عقدت في الرباط في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

باء - السلام والأمن

إصلاح القطاع الأمني

٢٩ - استجابة للطلبات الواردة من الدول الأعضاء، قام المركز الإقليمي بأنشطة تتعلق بإصلاح القطاع الأمني. وفي هذا الإطار، ساعد المركز في بناء قدرات قوات الأمن وأعضاء لجان الدفاع والأمن البرلمانية في ١٦ بلداً أفريقياً في إطار برنامج إصلاح القطاع الأمني في أفريقيا، الذي استُهل في عام ٢٠٠٧. وقد بذلت هذه الجهود بالتعاون مع الكيانات

الشريكة، بما في ذلك مؤسسة فريدريك ايبرت، وشبكة القطاع الأمني الأفريقي، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، ومفوضية حقوق الإنسان. وركز برنامج التدريب على (أ) أفضل الممارسات في مجال استخدام القوة، وسيادة القانون، وتعزيز المعرفة بمبادئ أعمال الشرطة وتنفيذ القانون الإنساني الدولي ومبادئ حقوق الإنسان في عمليات إنفاذ القانون؛ و (ب) التدابير العملية لتحسين العلاقة بين العسكريين والمدنيين. وسعى أيضا إلى تعزيز قدرة العناصر الوطنية المعنية، مثل البرلمانين والجمع المدني والقوات المسلحة وقوات الأمن. وشكل الحفاظ على النظام ومنع العنف المسلح خلال فترات الانتخابات مكونين رئيسيين لبرنامج تدريب موظفي إنفاذ القانون، الذي شمل تدريبا ميدانيا عمليا. وشارك أفراد تابعون لقوات الأمن من توغو وغينيا والنيجر في برنامج التدريب في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ في إطار التحضير للانتخابات في بلدانهم. ولتوسيع نطاق أثر هذا البرنامج، جرى تدريب أكثر من ١٠٠ من أفراد الأمن وإنفاذ القانون من كل بلد من هذه البلدان كي يصبحوا مدربين. وزود المركز الإقليمي كل مدرب محتمل بمواد التدريب، وشملت دليلا لأمن الانتخابات ومقطع فيديو لعملية المحاكاة يركز على المبادئ والممارسات الديمقراطية المتبعة في منع العنف خلال الانتخابات. وشملت أيضا إحدى الدورات التدريبية في توغو قادة المجتمعات المحلية، بمن فيهم رؤساء القبائل، فيما يتعلق بجوانب السلام والمصالحة وحقوق الإنسان.

٣٠ - وقدم المركز الإقليمي خبرته في بناء قدرات قوات الأمن لأغراض إنفاذ القانون في الفترات الانتخابية إلى منتدى دولي إقليمي بشأن تأمين العمليات الانتخابية في غرب أفريقيا، عقد في كوناكري في أيار/مايو ٢٠١٠. وقد نظمت هذا المنتدى حكومة غينيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واستُهل خلال العملية الرامية إلى تأمين الانتخابات في غينيا في تموز/يوليه ٢٠١٠. وكان يهدف إلى تحديد أفضل الممارسات من أماكن أخرى في غرب أفريقيا. وتعاون المركز الإقليمي كذلك مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا من خلال المشاركة في اجتماعين للخبراء بشأن إصلاح القطاع الأمني والحوكمة عقدا في داكار في شباط/فبراير ٢٠١٠ وكان هذا المكتب قد استهلها. وركزت حلقة عمل الخبراء الأولى على تحديات الحوكمة التي يواجهها القطاع الأمني في غرب أفريقيا، بينما كانت حلقة العمل الثانية تهدف إلى تحديد إطار ووضع خطة عمل لإصلاح القطاع الأمني والحوكمة إقليميا.

٣١ - واستفاد البرلمانون أيضا من برنامج إصلاح القطاع الأمني في أفريقيا الذي ساعدهم في ممارسة رقابتهم على القطاع الأمني، ولا سيما الدور المهم الذي يضطلعون به في مجال مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة. وفي هذا الصدد، عقد المركز الإقليمي سلسلة من الحلقات الدراسية لبرلمانيي غرب أفريقيا في أكرا وباماكو ومونروفيا وواغادوغو.

٣٢ - وفي وسط أفريقيا، أجرى المركز الإقليمي أيضا، بالتعاون مع شبكة القطاع الأمني الأفريقي، مجموعة من الدورات التدريبية للبرلمانات المحلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية^(٣) في آب/أغسطس ٢٠١٠. وركز التدريب على مفهوم الرقابة البرلمانية على القطاع الأمني على الصعيد المحلي وأساسها القانوني ومنهجيتها واستراتيجياتها. وحضر أيضا هذه الدورات التدريبية مراقبون عن قوات الدفاع والأمن، ومساعدون برلمانيون ومنظمات تابعة للمجتمع المدني.

٣٣ - وفي عام ٢٠١٠، نشر المركز الإقليمي، بالتعاون مع المنظمة الدولية للفرنكوفونية وشبكة القطاع الأمني الأفريقي، كتابا عن إصلاح نظامي الأمن والعدل في أفريقيا الفرنكوفونية^(٤). وقد أبرز هذا الكتاب، الذي انبثق عن حلقة عمل عقدت عام ٢٠٠٩ في لومي في هذا الموضوع واشتركت تلك المنظمات الثلاث في تنظيمها، مميزات القطاع السياسي والقانوني والأمني في البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية وقدم عدة توصيات لعمليات إصلاح القطاع الأمني.

لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

٣٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم المركز الإقليمي، بصفته أمانة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، خدمات موضوعية وتقنية إلى الاجتماعات الوزارية التاسع والعشرين والثلاثين والحادي والثلاثين والثاني والثلاثين للجنة. وكان من الإنجازات الكبرى للجنة اعتماد اتفاقية كينشاسا. وناقشت اللجنة أيضا، إلى جانب استعراضها التقليدي للحالة السياسية والأمنية والمسائل المتصلة بالأمن ونزع السلاح في المنطقة دون الإقليمية، شواغل أخرى ذات أولوية، تشمل مكافحة القرصنة البحرية، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وتأثيره على السلام والأمن في وسط أفريقيا، ودور المرأة في السلام والأمن، وكذلك أثر تغير المناخ على السلام والأمن في المنطقة.

٣٥ - وقد أعد مشروع الاتفاقية على أساس عملية استشارية واسعة النطاق شملت خبراء مستقلين وحكوميين على السواء من المنطقة دون الإقليمية وخارجها. وبناء على طلب من الدول الأعضاء في اللجنة، صاغ المركز الإقليمي الاتفاقية التي اعتمدت في الاجتماع الوزاري الثلاثين للجنة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠ في كينشاسا. وفتح باب توقيعها في ١٩ تشرين

(٣) كاساي الغربية والكونغو السفلى وكيفو الجنوبية.

(٤) *La réforme des systèmes de sécurité et de justice en Afrique francophone*، متاح على الموقع:

www.francophonie.org/IMG/pdf/reformes_systemes_securite.pdf

الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ في برازافيل خلال الاجتماع الوزاري الحادي والثلاثين. ونطاق اتفاقية كينشاسا واسع يأخذ بعين الاعتبار أحدث التطورات في المبادرات العالمية والإقليمية الرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. كما تعتمد الاتفاقية على أفضل ممارسات وخبرات أفريقيًا وغيرها من المناطق. واعتمدت خطة لتنفيذ الاتفاقية في الاجتماع الوزاري الحادي والثلاثين للجنة، مما برهن على تصميم الدول الأعضاء على تنفيذها على نحو فعال وفي الوقت المناسب.

٣٦ - ورحب الأمين العام باعتماد اتفاقية كينشاسا، أول صك من هذا النوع في المنطقة دون الإقليمية، وهو ما سيساعد على الحد من العنف وإحلال السلام وتحقيق فوائد أمنية لدول المنطقة. وبدء نفاذها في وقت مبكر وتنفيذها بفعالية سيعزز السلام والأمن في وسط أفريقيا عن طريق التحكم في تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عبر الحدود وداخل الدول.

المرأة والسلام والأمن

٣٧ - بمساعدة تقنية من المركز الإقليمي، اعتمدت الدول الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا أربعة إجراءات لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن^(٥). وقدم المركز الإقليمي أيضا المساعدة إلى المجموعات النسائية في تحديد أنشطة التوعية وبناء القدرات اللازمة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وساهم كذلك في وضع خطط عمل وطنية بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وفي إنشاء شبكات نسائية وطنية معنية بالسلام والأمن في غرب أفريقيا ووسطها. وشارك المركز الإقليمي أيضا بنشاط في مناقشة ووضع أفضل الممارسات في دمج المسائل الجنسانية في إصلاح القطاع الأمني، مثلا بتعميم مراعاة القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في برنامجه لإصلاح القطاع الأمني في أفريقيا.

٣٨ - وساعد المركز الإقليمي حكومة توغو في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) عن طريق المشاركة مع الحكومة في تنظيم دورة تدريبية محددة بشأن المسائل المتعلقة بالعنف ضد المرأة لأفراد الدرك وقوات الأمن من النساء في لومي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

(٥) تعيين كل دولة من الدول الأعضاء مركز تنسيق للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) من بين الوزارات المسؤولة عن مسائل السلام والأمن؛ وإشراك المرأة في الوفود الوطنية التي تحضر مؤتمرات نزع السلاح الدولية والإقليمية؛ وإشراك المرأة في اللجان الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ وإعادة تأكيد التزام الدول الأعضاء بالامتنال لقرارات مجلس الأمن الأربعة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتنفيذ هذه القرارات، وتقديم التقارير الوطنية المطلوبة.

كما نظم، بناء على طلب من هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة التوغولية، حلقة دراسية عن المسائل الجنسانية في القوات المسلحة وقوات الأمن في توغو في نيسان/أبريل ٢٠١١. وناقش أربعون مشاركا من مختلف فروع القوات المسلحة وقوات الأمن التوغولية مسائل مهمة ذات صلة بالمسائل الجنسانية.

أنشطة أخرى متصلة بالسلام والأمن

٣٩ - شارك المركز الإقليمي في بعثات دراسية تتعلق بتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج عقدت في ليبيريا في تموز/يوليه ٢٠١٠ وسيراليون في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وقادها المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وكان الهدف من هذه البعثات هو تحديد الدروس المستفادة من برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المنفذة في حالات ما بعد النزاع في تلك البلدان، وذلك بهدف وضع دليل لأفضل الممارسات في مجال نزع السلاح العملي في شرق أفريقيا.

٤٠ - واشترك المركز الإقليمي مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأمانة إعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية في تنظيم حلقة دراسية عن الممارسات الواعدة في مجال منع العنف المسلح والحد منه في شرق أفريقيا ووسطها. وقد جمعت هذه الحلقة الدراسية، التي عقدت في نيروبي في شباط/فبراير ٢٠١١، خبراء وممارسين من الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والإقليمية، بما في ذلك أعضاء برنامج الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات لمنع العنف المسلح^(٦). وناقشت الحلقة الدراسية مختلف التدابير اللازمة لمعالجة هذه المسألة، بما في ذلك نزع السلاح، وتحديد الأسلحة، وإنفاذ القانون، والتتقيف العام، والتوعية، والتنمية الاقتصادية، والتخطيط الحضري والتصميم البيئي، وعمالة الشباب، والسياسات الصحية والاجتماعية. وتبادل المركز الإقليمي خبرته في مجال نزع السلاح العملي ومعالجة مسائل العنف المسلح.

جيم - الإعلام والاتصال

٤١ - في محاولة لتيسير الوصول إلى المعلومات المتعلقة بدور المركز الإقليمي وأنشطته في مجال السلام والأمن ونزع السلاح في أفريقيا، أعاد المركز الإقليمي تصميم موقعه الشبكي (www.unrec.org) عن طريق إضافة المزيد من الخصائص التفاعلية ووصلات إلى المؤسسات

(٦) الوكالات المشاركة هي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب شؤون نزع السلاح التابع للأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الصحة العالمية.

الشريكة. وبالإضافة إلى ذلك، شرع في آب/أغسطس ٢٠٠٩ في إصدار رسالة إخبارية إلكترونية كل شهرين عنوانها "UNREC Focus" تعمم على أكثر من ١٠٠٠ مشترك في أفريقيا وجميع أرجاء العالم. وتقدم هذه الرسالة الإخبارية معلومات عن مشاريع المركز وأنشطته الرئيسية، وكذلك عن التطورات المتصلة بالسلام والأمن ونزع السلاح في أفريقيا وفي الأمم المتحدة.

٤٢ - وواصل المركز الإقليمي تعزيز نزع السلاح بتنظيم مختلف المناسبات. فاحتفالا باليوم الدولي للسلام في عام ٢٠٠٩ (٢١ أيلول/سبتمبر)، عقد مؤتمرا صحفيا بشأن حملة الأمين العام المسماة "نزع أسلحة الدمار الشامل حتم علينا" وعقد مؤتمرا صحفيا آخر بمناسبة بدء نفاذ معاهدة بليندايا. كما انضم المركز الإقليمي إلى كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة في تنظيم عدد من الأنشطة في مجال تعزيز السلام والأمن ونزع السلاح في أفريقيا، بما في ذلك منتديات السلام، والمقابلات الإذاعية والتلفزيونية والعروض العامة، خلال الاحتفالات باليوم الدولي للسلام في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠.

دال - الشراكة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والكيانات الأخرى

٤٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عزز المركز الإقليمي تعاونه مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا، وكذلك مع منظمات المجتمع المدني. فهذه الشراكات حيوية لتحقيق أوجه التآزر بين مختلف الجهات المعنية في جهودها الجماعية الرامية إلى تعزيز السلام والأمن ونزع السلاح، بوسائل منها تبادل المعلومات والممارسات الجيدة والدروس المستفادة.

٤٤ - وشهدت السنتان الماضيتان تعاوناً وثيقاً بين المركز الإقليمي والاتحاد الأفريقي في مجالي تعزيز نزع السلاح والأمن في أفريقيا. وشارك المركز الإقليمي في الاجتماع المائتين لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المعقود في أديس أبابا في آب/أغسطس ٢٠٠٩. وحدد البيان الصادر عن الاجتماع مجالين ذوي أولوية في التعاون بين الاتحاد الأفريقي والمركز الإقليمي، وهما مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومعاهدة بليندايا^(٧). وطلب الاتحاد الأفريقي من المركز الإقليمي تقديم إحاطات سنوية إلى مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي عن مسائل نزع السلاح في أفريقيا.

٤٥ - وعزز المركز الإقليمي أيضاً شراكته مع المنظمات دون الإقليمية. ففي هذا الإطار، استعرض المركز الإقليمي والمركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تعاونهما في الماضي وحددا. بموجب مذكرة التفاهم المبرمة بينهما (الموقعة في تموز/يوليه

(٧) انظر: <http://www.africa-union.org/root/au/organs/200%20communique%20UNREC%20EN.pdf>.

٢٠٠٩) مجالات التعاون في المستقبل، بما في ذلك تنظيم السمسرة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، واستعراض التشريعات الوطنية، وتدريب العاملين في القطاع الأمني على مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وعلى السجلات وقواعد البيانات الوطنية للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وعلى إدارة المخزون وبناء قدرات البرلمانين ومنظمات المجتمع المدني.

٤٦ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، جرت مناقشات بين المركز الإقليمي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن أنواع المساعدة التي يمكن أن يقدمها المركز الإقليمي إلى دول وسط أفريقيا، بناء على مذكرة تفاهم موقعة بين المؤسستين في عام ٢٠٠٧. وشملت المجالات التي جرى تحديدها تقديم الدعم من أجل تنفيذ اتفاقية كينشاسا، وتشغيل وحدة الأسلحة الصغيرة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وتنسيق التشريعات الوطنية، وإنشاء قواعد بيانات ووضع مبادئ توجيهية بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والتدريب في مجال مدونة قواعد السلوك لقوات الدفاع والأمن في وسط أفريقيا، وبناء قدرات المجتمع المدني.

٤٧ - وفي غرب أفريقيا، حافظ المركز الإقليمي على تعاون وثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وناقشت المؤسستان تنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة بينهما في عام ٢٠٠٩ واتفقتا على تركيز تعاونهما على دعم تنفيذ اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مجالات مثل تنسيق واستعراض التشريعات الوطنية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتنظيم أنشطة السمسرة، وكذلك إنشاء قاعدة بيانات لشهادات الاستثناء المتعلقة بنقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

٤٨ - وكثف المركز الإقليمي أيضا تعاونه مع منظمات المجتمع المدني ومؤسسات البحث والتدريب في أفريقيا. واستكشف سبل التعاون مع مركز كوفي عنان الدولي للتدريب على حفظ السلام الدولي في مجال تبادل المعلومات والبرامج المشتركة. وفي هذا الصدد، حددت مجالات التعاون التالية: بناء قدرات منظمات المجتمع المدني، واستعراض التشريعات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة، وإدارة قواعد البيانات، وإصلاح القطاع الأمني وتدريب المدربين. ويعمل المركز الإقليمي كعضو في اللجنة التوجيهية للمشروع التدريبي لمركز كوفي عنان الدولي للتدريب على حفظ السلام المتعلق بمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتعاون المركز الإقليمي مع معهد الدراسات الأمنية بشأن مسائل من قبيل دعم تنفيذ بروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن مراقبة الأسلحة النارية والذخائر والمواد الأخرى ذات الصلة ومعاهدة بليندابا؛ وإصلاح القطاع الأمني؛ ومنع نشوب النزاعات والأزمات وإدارتها وحلها؛

والبحث والنشر. وعمل المركز الإقليمي أيضا مع مؤسسة فريدريك ايبرت في المسائل المتصلة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وبناء قدرات البرلمانين في مجال إصلاح القطاع الأمني.

رابعاً - مالية المركز الإقليمي وموظفوه وإدارته

ألف - الحالة المالية

٤٩ - وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٠/١٥١ زاي، أنشئ المركز الإقليمي ليعمل على أساس الموارد المتاحة والتبرعات. وفي عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، تلقى الصندوق الاستثماري للمركز الإقليمي تبرعات من حكومات كل من تركيا وتوغو وفرنسا والكاميرون قدرها ١١٢ ٥٠ دولارا. وخلال النصف الأول من عام ٢٠١١، تلقى الصندوق الاستثماري أيضا تبرعا من حكومة توغو قدره ٩٧١ ١٨ دولارا. وترد في المرفق معلومات عن الحالة المالية للصندوق الاستثماري لعامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠.

٥٠ - ويغتنم الأمين العام هذه الفرصة ليعرب عن امتنانه لحكومات كل من تركيا وتوغو وفرنسا والكاميرون. ويود أيضا أن يشكر حكومة هولندا على تمويل خبير معاون في المركز الإقليمي وحكومة فنلندا على تمويل تكاليف متطوع من متطوعي الأمم المتحدة. ويعرب الأمين العام أيضا عن تقديره لحكومة النمسا لتبرعها السخي لفائدة الأنشطة البرنامجية التي يقوم بها المركز الإقليمي. وبالإضافة إلى ذلك، يود أن يشكر حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وشبكة القطاع الأمني الأفريقي، ومؤسسة فريدريك ايبرت، وشبكة العمل الدولي المعنية بالأسلحة الصغيرة، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، ومعهد الدراسات الأمنية، ومنظمة أوكسفام، والمنتدى البرلماني المعني بالأسلحة الصغيرة، والمركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على تعاونهم وما قدموه من دعم بالتبرعات العينية. واستفاد المركز الإقليمي أيضا من تبرعات عينية مقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٥١ - ويعتمد المركز الإقليمي على التبرعات فقط لتنفيذ جميع برامج وأنشطته. ويود الأمين العام الإشارة إلى أن المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي أطلق في دورته العادية الثامنة المعقودة في الخرطوم في الفترة من ١٦ إلى ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، نداء من أجل تقديم تبرعات مالية إلى الصندوق الاستثماري للمركز الإقليمي^(٨). وقد كرر مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي هذا النداء في اجتماعه المائتين المعقود في ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٩.

(٨) EX.CL/243 (VIII) Add.7، متاحة على الموقع:

http://www.africa-union.org/root/au/Documents/Decisions/com/AU6th_ord_Council_Decisions_Jan2006_Khartoum.pdf

باء - الموظفون

٥٢ - تغطي الميزانية العادية حاليا تكاليف مرتبات موظف أقدم للشؤون السياسية يتولى مهام المدير، وموظف للشؤون السياسية (ف-٣)، وموظفين للدعم من فئة الخدمات العامة، وبعض تكاليف التشغيل. وتمول تكاليف جميع الموظفين الآخرين، بما في ذلك موظفو المشاريع، من التبرعات.

٥٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان لدى المركز الإقليمي تسعة موظفين تمول تكاليفهم من الموارد الخارجة عن الميزانية. وانضم متطوع دولي من متطوعي الأمم المتحدة، تموله حكومة فنلندا، إلى المركز الإقليمي كخبير في إصلاح القطاع الأمني في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وأنجز خبير معاون ممول من حكومة هولندا مهمته في المركز الإقليمي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

خامسا - استنتاج

٥٤ - يساهم المركز الإقليمي، من خلال تنفيذ برامج أنشطته المتصلة بمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإصلاح القطاع الأمني في مختلف المناطق دون الإقليمية في أفريقيا، في تعزيز قدرات الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في جهودها الجماعية الرامية إلى التصدي لتحديات السلام والأمن ونزع السلاح التي تواجه القارة.

٥٥ - وفي سياق الاضطلاع ببرنامجه أنشطته، أقام المركز الإقليمي وعزز شراكاته مع الجهات المعنية الأخرى، على الصعيدين القاري ودون الإقليمي. واكتسب الاعتراف بدوره وخبرته الفريدين في مجالات نزع السلاح والسلام والأمن في أفريقيا، وهو ما يتجلى من خلال الزيادة في عدد طلبات المساعدة والتعاون الواردة إليه من الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية في أفريقيا.

٥٦ - وعلاوة على ذلك، يعزز المركز الإقليمي تبادل المعارف والممارسات الجيدة والدروس المستفادة وتعميمها بين مختلف الجهات المعنية في أفريقيا. ويستفيد أيضا من تجارب وخبرات الكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك مركزا الأمم المتحدة الإقليميان للسلام ونزع السلاح في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفي آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. وقد ساعد هذا النهج على تحقيق التلاحق في تخطيط وتنفيذ أنشطة كل منها وتوليد أثر أكبر.

٥٧ - ولماصلة برنامج أنشطته، وضع المركز الإقليمي حافظة برنامجية جديدة تتضمن عددا من مقترحات المشاريع الملموسة التي تعكس احتياجات الدول الأفريقية. وتشمل الحافظة تعزيز قدرات الدول الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في تنفيذ اتفاقية كينشاسا عن طريق تنسيق التشريعات الوطنية مع أحكام الاتفاقية، واستحداث قواعد بيانات دون إقليمية لعمليات نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وللأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المستخدمة في عمليات السلام؛ وإجراء دورات تدريبية لبناء القدرات لصالح قوات الدفاع والأمن بشأن أحكام مدونة قواعد السلوك لقوات الدفاع والأمن في وسط أفريقيا؛ وتنسيق التشريعات الوطنية لدول غرب أفريقيا مع اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الأسلحة الصغيرة؛ وتعزيز قدرات مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والسلطات الوطنية على مراقبة وتنظيم سماسرة الأسلحة الصغيرة في الدول الأعضاء في الجماعة؛ وتعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني من خلال التدريب في مجال نزع السلاح العملي ومنع/الحد من العنف المسلح على مستوى المجتمعات المحلية.

٥٨ - وما زال الدعم السياسي والمالي المقدم من الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية حيويًا للمركز الإقليمي كي ينفذ برامجه التي تلي احتياجات الدول الأفريقية. ويهيب الأمين العام بالدول الأعضاء وغيرها من الجهات المانحة القادرة على تقديم تبرعات مالية وعينية إلى المركز الإقليمي أن تفعل ذلك لتمكينه من تنفيذ برنامج أنشطته المقرر وفقا لولايته.

الحالة المالية للصندوق الاستئماني لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا لعامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠

(بدولارات الولايات المتحدة)

٢٠٠٩	٢٠١٠	
٢٦٤ ٤٨٠	٧٧٩ ٢٢٧	الاحتياطيات وأرصدة الصناديق في بداية السنة
		الإيرادات
١٠ ٠٠٠	٤٠ ١١٢	التبرعات
٢٥ ٥٨٢	١٣ ٥٨٩	إيرادات الفوائد
٩١٢ ١٩٩ ^(أ)	١٣ ٣٠٩	إيرادات أخرى
٩٤٧ ٧٨١	٦٧ ٠١٠	مجموع الإيرادات
		النفقات
٣٨٣ ٢١٦	٥٥٤ ٣٠١	تكاليف الدعم البرنامجي
٤٩ ٨١٨	٧٢ ٠٥٩	
٤٣٣ ٠٣٤	٦٢٦ ٣٦٠	مجموع النفقات
٧٧٩ ٢٢٧	٢١٩ ٨٧٧	الاحتياطيات وأرصدة الصناديق في نهاية السنة^(ب)

(أ) يمثل المجموع البالغ ٩١٢ ١٩٩ دولارا التزامات تشمل تكاليف دعم برنامجي أغلقت في عام ٢٠٠٩ وجرت إعادة برمجتها في عام ٢٠١٠.

(ب) تتألف من الاحتياطيات ورصيد الصندوق في بداية السنة، مضافا إليها الإيرادات المستلمة خلال السنة، مخصوما منها النفقات المتكبدة خلال السنة.

ملاحظة: تستند هذه المعلومات إلى بيان الإيرادات والنفقات لعامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. وخلال هذه الفترة وردت تبرعات يبلغ مجموعها ٤١٢ ٥٠ دولار على النحو التالي: ٢٠٠٩ - تركيا (١٠ ٠٠٠ دولار)؛ ٢٠١٠ - الكاميرون (٩ ٠٢٩,٣٤ دولارا) وفرنسا (١٢ ٢٠٤ دولارا) وتوغو (١٨ ٨٧٨,٨٤ دولارا). وخلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، استلم تبرع مجموعه ١٨ ٩٧١ دولارا من حكومة توغو.